مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية
Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/65

ر ت م د: 1112-685x
ر ت م د إ: 2588-2236

المجلد: 13 / العدد: 02 / ديسمبر 2020
ص ص: 29 ـ 49

انهيار أسعار النفط: الأسباب والتداعيات

The collapse of oil prices: causes and repercussions

مبروك ساحلي *

جامعة أم البواقي/ الجزائر

Sahlimabrouk.aa@hotmail.fr

تاريخ الارسال: 2020/07/13 تاريخ القبول: 2020/12/20 تاريخ النشر: 2020/12/31

الملخص:

نظرا لأهمية التمويل الأصغر في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من المساهمة في زيادة الناتج المحلى الإجمالي ، وتحقيق العدالة الاجتماعية باعتباره وسيلة فاعلة لتخفيف حدة الفقر بتوفير فرص التوظيف الذاتي والعمل الحر المستدام، وإشاعة روح المبادرة والابتكار وتحسين مستوى المعيشة لذوي الدخول المحدودة ولزيادة الدخول والأصول لمختلف الشرائح الفقيرة النشطة اقتصاديا. وقد بادر بنك السودان المركزي في يوليو 2006م بتبني إعداد رؤية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بالسودان (2007-2011م) واعتمادها في سبتمبر 2006م كاستراتيجية أساسية لبناء القطاع وتمكينه من لعب دور ريادي لدفع عجلة الاقتصاد في السودان ، حيث أثبتت وحدة التمويل الاصغر التابعة للبنك المركزي أهمية كبيرة كونها أول تجربة إسلامية متكاملة يديرها بنك مركزي تعمل على تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في البلاد الإسلامية. وشكلت نموذجا رائدا في التمويل الأصغر الإسلامي الذي يقوده البنك المركزي.

الكلمات المفتاحية: إنهيار، أسعار النفط، الأسباب، التداعيات، الجزائر.

Abstract

The deterioration sudden of oil prices cast a shadow on the global economy and local economies, and from this the study aims to analyze the causes of the collapse of oil prices in the international market, and the repercussions of this collapse on both exporting and importing countries, focusing on the case of Algeria by examining the implications of the collapse of oil prices at the two levels. Economic and social. To achieve this goal used, a descriptive approach, and the case study approach.

Key words: Collapse, Oil Prices, Causes, Repercussions, Algeria.

* المؤلف المرسل.

مقدمـــة:

شهدت سوق النفط الدولية العديد من التقلبات الحادة في سعر هذا المادة الحيوية للاقتصاد العالمي، التي تعرف بالصدمات البترولية، وكانت أول هذه الصدمات إبان حرب أكتوبر 1973، حيث ارتفع السعر الرسمي للخام العربي من حوالي 2.29 دولار للبرميل إلى حوالي 10.73 دولار للبرميل كمتوسط لعام 1974، واستمرت هذه الأسعار هكذا، حتى شهدت ارتفاعا كبيرا جراء الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 عندما توقف ضخ صادرات إيران من النفط، ثم اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980، حيث وصل السعر الرسمي للخام العربي الخفيف إلى 32.51 دولار للبرميل كمتوسط لعام 1981، بعدما كانت 28.64 دولار للبرميل كتوسط لعام 1980، و17.25 دولار للبرميل كمتوسط لعام 1979.

واستمر التذبذب في أسعار النفط حتى انهارت في عام 1998 وسجل متوسط برميل النفط نحو 9.69 دولار. لتقفز أسعار النفط عام 1999 لتتجاوز عتبة 147 دولار للبرميل في منتصف عام 2008، لتنخفض مرة أخرى ما دون 30 دولارا للبرميل الواحد في نهاية 2015 الأمر الذي ترتب عليه آثارا سلبية على العديد من الدول المنتجة والمصدرة للنفط وآثارا إيجابية للدول المستهلكة من حيث انخفاض فاتورة وارداتها. لتعاود الانهيار مرة أخرى سنة 2020 وتفقد من قيمتها أكثر من 30 % نتيجة العديد من الأسباب، والتي كانت لديها تداعيات على الدول المصدرة والدول المستوردة على حد سواء.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بصفة رئيسية إلى التعرف على أسباب انهيار أسعار النفط وتداعيات هذا الانهيار، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- التعرف على أسباب إنهيار أسعار النفط؛
- التعرف على تداعيات إنهيار أسعار النفط على الدول المصدرة والدول المستوردة؛
- التعرف على تداعيات انهيار أسعار النفط على الوضع الاقتصاد والاجتماعي في الجزائر.

إشكالية الدراسة:

تُصدِّر الجزائر حوالي 540 ألف برميل يوميا من إنتاجها الكلي البالغ نحو 1.1 مليون برميل يوميا. غير أن إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي تراجع تدريجيا في السنوات الأخيرة، فيما يرجع أساسا إلى التأخيرات المتكررة للمشروعات، وصعوبة اجتذاب شركاء الاستثمار،

وفجوات البنية التحتية، ومشكلات فنية. ويعتمد اقتصاد الجزائر اعتمادا كبيرا على المحروقات في صادراته وإيراداته الحكومية التي تبلغ نسبتها 95% و75% على الترتيب. وقد كان لإنهيار أسعار النفط تداعيات أدت إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، ومن هنا تنطلق الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية: ما هي الأسباب التي أدت إلى إنهيار أسعار النفط، وما مدى تأثير تداعيات هذا الانهيار على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر؟

المنهجية المعتمدة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج تتجاوب و موضوعها البحثي يمكن ذكرها في الآتي:

- **المنهج الوصفي:** يعتمد المنهج الوصفي على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا أو كميا. فمن الضروري استخدامه في هذه الدراسة و ذلك بجمع المعلومات و تحليلها حول أسباب إنهيار أسعار النفط، وكذلك تداعيات هذا الانهيار.
- **منهج دراسة الحالة:** يعرف بأنه المنهج المعتمد على دراسة حالة معينة بهدف جمع المعلومات المتعمقة عنها، لذلك تم اختيار منهج دراسة الحالة ليمكن من تحليل تداعيات إنهيار أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

أولا: أسباب إنهيار أسعار النفط:

ثمة العديد من العوامل التي أثرت بشكل جذري على إنهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، أهمها:

1/ حرب أسعار النفط بين المملكة العربية السعودية وروسيا:

بدأت السعودية حرب الأسعار بسوق النفط، بعد نحو أربع سنوات من التنسيق بين "أوبك" والمنتجين من خارجها وبخاصة روسيا، للوصول إلى سعر مرض للمنتجين، ولكن بعد أن رفضت الأخيرة طلب "أوبك" بالاستمرار في خفض الإنتاج، أعلنت الرياض طرح إنتاجها النفطي بالسوق الدولية عند سعر 33 دولارا للبرميل، بتخفيض نسبته 30%. [1]

حيث تعهدت شركتها أرامكو بتوفير 12.3 مليون برميل يوميا خلال الشهر المقبل، وهي زيادة هائلة لإغراق السوق. ويقول تقرير في وكالة بلومبيرغ إن ارتفاع العرض الجديد (أكثر من 25% أعلى من معدل إنتاج الشهر الماضي) يضع شركة أرامكو السعودية فوق طاقتها القصوى المستدامة، مما يشير إلى أن المملكة تستعمل حتى مخزوناتها الإستراتيجية لإغراق السوق بأكبر قدر ممكن من الخام وبأسرع ما يمكن. ويشير التقرير الذي أنجزه ماثيو مارتن وخافيير بلاس وغرانت سميث، إلى أن روسيا ردت على ذلك في غضون دقائق، حيث قال وزير الطاقة ألكسندر نوفاك إن بلاده لديها القدرة على زيادة الإنتاج بمقدار500 ألف برميل في اليوم، من شأنه أن يضع إنتاج البلاد المحتمل عند 11.8 مليون برميل في اليوم، وهو رقم قياسي أيضا.[2]

ويرى آخرون أن الهدف من رفض روسيا تخفيض الإنتاج راجع إلى محاولتها إبطاء نمو النفط الصخري الأميركي[3]. فكل الاجتماعات التي انتهت بالتخفيض كان أحد أسبابها الرئيسة نمو النفط الصخري، فإذا تم تخفيض نموه، فإن الحاجة للاستمرار بالتخفيض ستتوقف. إلا أنه ليس واضحا أن هذا هو فعلا الهدف الروسي لسببين. الأول أن النمو في إنتاج الصخري كان واضحا أثناء اجتماعات ديسمبر (كانون الأول)، ومع ذلك وافقت روسيا على تعميق الإنتاج. أما الآن، فكل الدلائل تشير إلى تباطؤ إنتاج الصخري، لهذا، فإن فكرة قيام موسكو بإبطاء الصخري فيها شكوك. السبب الثاني هو أن روسيا وافقت في الاجتماعات الأخيرة على تمديد اتفاق ديسمبر الذي ينتهي في آخر مارس (آذار) إلى نهاية يونيو (حزيران) (ولكنها عارضت أي تخفيض إضافي، وهو أمر أقرّته كل الدول الأخرى). فإذا كانت روسيا تريد محاربة الصخري، لماذا وافقت على تمديد اتفاقية تتضمن تخفيض الإنتاج بـ 2,1 مليون برميل يوميا. إلا أن البعض يرى أن الانتقام من النفط الصخري هدفه الضغط على الرئيس الأميركي دونالد ترمب لإلغاء العقوبات التي فرضها على الفرع التجاري لشركة "روسنفت"، وعلى أنبوب غاز "نورد ستريم"، بينما يرى آخرون أنها جزء من حرب "الغاز" بسبب مزاحمة الغاز المسال الأميركي للغاز الروسي في أوروبا .[4]

2/ تداعيات فيروس كورونا على انهيار أسعار النفط:

جلب فيروس كورونا معاناة بشرية واضطرابا اقتصاديا كبيرا في مختلف أنحاء العالم، مما إنعكس على انخفاض النمو العالمي بنحو نقطة مئوية هذا العام مقارنة بالمتوقع في التوقعات الاقتصادية في نوفمبر 2019.[5]

مع انتشار الفيروس إلى المزيد من البلدان، انخفض سعر النفط بشكل كبير مع ضعف الطلب العالمي أكثر. وقد أدى إلى التأثير السلبي على الثقة والأسواق المالية وقطاع السفر والسياحة وإلى تراجع الأسهم لعمالقة النفط مثل إكسون وشيفرون، في حين يواصل المنتجون الأصغر حجما الذين يعملون في منصات الحفر خفض الوظائف. و قال كلاوديو جاليمبرتي، رئيس قسم الطلب والتكرير والزراعة في شركة" :*S&P Global Platts* كان هذا هو الخوف طوال الوقت، من عدم احتواء الفيروس في الصين". هناك مدن بأكملها، وفي بعض الحالات، مناطق مغلقة. عندما تبدأ في الإغلاق، يعمل الناس من المنزل، وتغلق المصانع، ولا يسافر الناس. سيكون التأثير على النفط سيء للغاية."

ففي ولاية تكساس، انخفض عدد الحفارات النشطة من 553 في أكتوبر 2018 إلى 398 في يناير 2020. وفي نفس الوقت تقريبا ، فقدت صناعة النفط في ولاية تكساس حوالي 14000 وظيفة، حسبما قال كار إنغام، نائب الرئيس التنفيذي لتحالف منتجي الطاقة في تكساس، التي تضم حوالي 2600 عضو.

من الصعب معرفة المدة التي سيستمر فيها التفشي الفيروسي، ومدى عمق تأثير الصناعة. وقال كيفين بوك، المدير الإداري لشركة كليرفيو إنرجي بارتنرز، إن العديد من البلدان التي أبلغت عن عدد كبير من حالات الإصابة بفيروسات كورونا الجديدة هي أيضا مستهلكات كبيرة للطاقة، وإن انتشار فيروس لفترة أطول وأكثر كثافة، والذي ينتشر على نطاق واسع في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وأمريكا الشمالية، من شأنه أن يضعف الاحتمالات إلى حد كبير في هذه الحالة، كما يمكن أن ينخفض النمو العالمي إلى 2 % في عام 2020، وهو نصف المعدل المتوقع قبل تفشي الفيروس. [6]

وأشارت منظمة الأونكتاد إلى أن تباطؤ الاقتصاد العالمي إلى أقل من 2 % لهذا العام قد يكلف نحو تريليون دولار، خلافا لما كان متوقعا في أيلول/سبتمبر الماضي، أي أن العالم على عتبة ركود في الاقتصاد العالمي.

وفي مؤتمر صحفي عُقد يوم الاثنين في جنيف، قال ريتشارد كوزيل-رايت، رئيس قسم العولمة والاستراتيجيات التنموية بالأونكتاد: "أنه في أيلول/سبتمبر الماضي كنا نتفحّص أية صدمات محتملة تلوح في الأفق نظرا للهشاشة المالية التي ظلت دون معالجة منذ أزمة عام 2008 واستمرار ضعف الطلب... إلا أن أحدا لم يتوقع ما يحدث الآن، ورغم ذلك فالقصة الأكبر هي وجود عقد من الديون والوهم والانجراف السياسي".[7]

3/ تحـول الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مـن أكبـر مستـورد إلى أكبـر منتـج لـه:

تضاعف الإنتاج الأمريكي خلال السنوات الماضية وتحولت إلى اكبر منتج عالمي بدلا من السعودية، ما أدى إلى خفض وارداتها وخاصة من دول الشرق الأوسط، وأصبح النفط السعودي والنيجيري والجزائري الذي كان يباع في الولايات المتحدة الأمريكية يتنافس في الأسواق الأسيوية، مما أرغم الدول المنتجة على خفض الأسعار.[8]

الجدول رقم (1): أكبر 10 منتجين للنفط وحصتهم من إجمالي إنتاج النفط العالمي في 2018

الـــــدول	كمية الإنتاج (مليون برميل في اليوم)	النسبة ٪ من الإنتاج العالمي
الولايات المتحدة الأمريكية	17.94	% 18
المملكة العربية السعودية	12.42	% 12
روسيا	11.40	% 11
كندا	5.38	% 5
الصين	4.81	% 5
العراق	4.62	% 5
إيران	4.46	% 4
الامارات	3.79	% 4
البرازيل	3.43	% 3
الكويت	2.91	% 3
المجموع	**71.15**	**% 71**

(The U.S. Energy Information Administration (EIA),2020)
https://www.eia.gov/tools/faqs/faq.php?id=709&t=6

كما شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعا في إنتاج النفط الكندي والعراقي وتصديره، مقابل تباطؤ في نمو اقتصاديات الدول الأوروبية والدول النامية، كما اتجهت العديد من الدول الاستغناء على النفط واستبداله بالطاقة الصديقة للبيئة.

ثانيا: تداعيات انهيار أسعار النفط:

ألقى التدهور السريع لأسعار النفط بظلاله على الاقتصاديات المحلية سواء على الدول المنتجة أو على الدول المستهلكة.

1/ تداعيات انهيار أسعار النفط على الدول المصدرة:

إن انخفاض أسعار النفط يحمل العديد من التداعيات السلبية على اقتصاديات وخطط التنمية في الدول المصدرة، خاصة بالنظر إلى تكبد الدول خسائر كبيرة نتيجة إنتاج النفط عند أسعار تنخفض عن تكاليف الإنتاج، إذن فالأمر لا يقتصر على مجرد انخفاض الإيرادات، ولكنه يمتد ليشمل العديد من التأثيرات.[9]

فانخفاض أسعار النفط لها تأثيرها على احتياطيات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تفاعلت أسواق المال في دول الخليج مع انهيار أسعار النفط بشكل كبير، وبالتالي سجلت البورصات في هذه الدول خسائر كبرى مع افتتاح تعاملات المالية بعد زيادة الإنتاج. وتعرضّت سوق المال السعودية "تداول"، الأكبر في المنطقة، لخسائر قاسية حيث هبط المؤشر العام بأكثر من 9%، بينما تراجعت قيمة سهم شركة أرامكو عملاق النفط، بنسبة 10% وهو مستوى قياسي، لتبلغ 27 ريالا. وخسرت أرامكو الأحد والاثنين أكثر من 320 مليار دولار من قيمتها التي باتت تتراوح عند 1.4 تريليون دولار، بعيدا عن مستوى تريليوني دولار الذي أصرّ عليه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان قبل إدراج الشركة في السوق في كانون الأول/ديسمبر الماضي [10].

ووفـق تقريـر صحيفـة نيويـورك تايمـز، فإن السعوديـة لا تزال تعتمد بشكل كبير على النفط، والأكثر من ذلك أن احتياطياتها النقديـة ظلـت ثابتـة منـذ حوالي أربـع سنـوات عنـد نحـو 500 مليـار دولار، بانخفاض عن ذروتها البالغة حوالي 740 مليار دولار في صيف عام 2014.[11]

كما تراجعت بورصة الكويت بنسبة 10% ما اضطر السلطات المالية إلى وقف التعاملات فيها لليوم الثاني على التوالي، بينما سجّل مؤشر سوق دبي انخفاضا بنحو 9% ومؤشر سوق أبوظبي تراجعا بنسبة 8%. كما تراجع مؤشر سوق قطر بأكثر من 9 %، وفي عمان والبحرين بأكثر من 4%. وانخفض مؤشر سوق عمان بنسبة 2,8%.[12]

كما تخسر روسيا نتيجة قرارها بعدم تخفيض الإنتاج يوميا ما بين 100 إلى 150 مليون دولار، و أن هذه الخسائر هي حصيلة التراجع المتوقع على السعر من 60 دولارا، حتى 40 دولارا للبرميل، مع صادرات روسية بحجم 5 ملايين برميل يوميا.[13]

2/ تداعيات انهيار أسعار النفط على الدول المستهلكة:

ستستفيد الدول المستوردة الكبرى مثل الصين والهند وألمانيا من انخفاض فواتير الطاقة، بينما سيستفيد المستهلكون بشكل عام من انخفاض أسعار النفط وما ينجم عن ذلك من انخفاض في أسعار الغاز، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تتفاعل أسواق التجزئة بشكل مباشر مع العرض والطلب، إلا أن الضرائب والرسوم الإضافية تشكل الحصة الأكبر من أسعار الغاز في أوروبا، وبالتالي فإن التأثير سيكون أقل وضوحا.[14]

و تستفيد الصين من انخفاض أسعار النفط كمستورد رئيسي، ولكن هذه المرة قد يستغرق الأمر بعض الوقت حتى تتحقق الآثار الايجابية، وذلك يرجع لسببين، هما: فهي تحتوي بالفعل على مخزونات عالية من النفط والغاز الطبيعي السائل، في حين أن فيروس كورونا يعوق السفر والتصنيع ويخلق حالة من عدم اليقين. [15]

أما الهند ثالث أكبر مستهلك للنفط في العالم، فهي من بين أكبر المستفيدين حيث ستنخفض فاتورة وارداتها بشكل كبير. هذا ما يُمكن حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي من تخفيض الضرائب على الوقود. كما أن انخفاض أسعار النفط مفيد بشكل عام لليابان التي تفتقر إلى الموارد، حيث يساعد الغاز الرخيص المستهلكين الذين يعانون من أزمة ثقة بشأن فيروس كورونا وزيادة ضريبية على المبيعات. وهذا يعني انخفاض التكاليف للشركات أيضا، مما قد يدعم الأرباح من خلال الانكماش الذي يلوح في الأفق.[16]

وبالرغم من استفادة بعض الدول الأوربية من انخفاض أسعار النفط، إلا أن هناك تداعيات سلبية لهذا الانخفاض منها: تراجع الأسهم الأوروبية، خاصة مع تراجع مؤشر الفاينيشال تايمز 100 في لندن بأكثر من 6 % وهو في طريقه إلى أسوأ يوم له منذ الأزمة المالية 2008-2009. وانخفض مؤشر داكس الألماني وكاك 40 الفرنسي بكميات مماثلة وانخفض مؤشر *Stoxx Europe* 600 ، الذي يتابع أكبر الشركات في المنطقة، إلى منطقة سوق هابطة مما يعني هبوط خامس منذ الارتفاع الأخير. كما أشارت العقود الآجلة للأسهم

500 *S&P*إلى انخفاض في وول ستريت عندما يبدأ التداول يوم الاثنين، حيث انخفض بنسبة 5 % وهو الحد الأقصى المسموح به في جلسة واحدة.

كما انخفض عائد سندات الخزانة الأمريكية لمدة 10 سنوات بنسبة 0.5 % إلى مستوى قياسي منخفض في أشد ارتفاع حاد للديون السيادية الأمريكية منذ أكثر من عقد من الزمان. و انخفض عائد سندات الخزانة الأمريكية لمدة 30 عاما إلى أقل من 1 %، مع أخذ منحنى العائد الأمريكي بأكمله دون هذا المستوى للمرة الأولى. كما أثر انهيار أسعار النفط في تكساس، على تخفيض إيرادات التوظيف والضرائب، وغالبا ما يتبع ذلك تخفيضات في الميزانية على مستوى الولاية والمستوى المحلي. (قدّر كريمر أن الدولة تخسر 85 مليون دولار سنويًا مقابل كل انخفاض في أسعار النفط بمقدار دولار واحد).[17]

ثالثا: تداعيات انهيار أسعار النفط على الجانب الاقتصادي في الجزائر:

خلف إنهيار أسعار النفط تداعيات على الجانب الاقتصادي، والذي يمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تتمثل أهمها فيما يلي:

1/ على النمو الاقتصادي:

أثر إنهيار أسعار النفط على نمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر، الذي انتقل من 4% سنة 2010 إلى 1.4% عام 2018، واستمر عند مستوى1.5 سنة 2019، واتسم النمو في قطاع المحروقات بالركود حيث تراجع النشاط الاقتصادي بمقدار6.5% و7.7% في 2019، مما تسبب في امتصاص جزئي للزيادة الطفيفة في نمو القطاع غير النفطي البالغة 3.4% و3.9% في 2018 و2019 على التوالي. وعلى جانب الطلب، بلغ نمو الاستهلاك الخاص الحقيقي 2.5% في الربع الأول من عام 2019، في المقابل 3% في الفترة نفسها من العام السابق، ويمكن تفسير هذا التباطؤ على ضوء انخفاض النمو في استهلاك المواد الغذائية، الذي تأثر بالاضطرابات الاقتصادية. [18]

كما أدى إنخفاض أسعار النفط إلى تقليص الميزانية العامة للدولة من 8272.56 ألف مليار دج إلى 6883214 ألف مليار دج سنة 2017، لترتفع مرة أخرى سنة 2019 نتيجة ارتفاع أسعار النفط من جهة ومن جهة ثانية ضغط الحراك ومحاولة السلطة لشراء السلم الاجتماعي.

الجدول رقم (2): تطور النفقات العمومية بالجزائر من 2011 إلى 2020

السنوات	2011	2015	2017	2018	2019	2020
المبلغ(بالالف دج)	8272.56	8753726	6883214	8627778	8557157	7823112
سعر النفط	111.26	49.5	54.25	71.05	*67.96	26.4*
النموالاقتصادي٪	2.90	3.70	1.30	1.40	1.50	/

المصدر: من إعداد الباحث الاعتماد على الجرائد الرسمية الخاصة بقوانين المالية

- (Organization of the Petroleum Exporting Countries, 2020)
- https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm
- (البنك الدولي، 2020) https://data.albankaldawli.org/country/algeria

كما شهدت الإيرادات الناجمة عن صادرات المحروقات تراجعا معتبرا خلال السداسي الأول من سنة 2015 بـ43.7% مما قدر بحوالي 18،09 مليار دولار مقابل 32،14 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2014. وكانت لها عواقب سلبية وعلى هدا الأساس فقد، زادت الوضع تفاقما مقارنة بسنة 2014 وحتى بالسنوات ما قبلها. وتبين معطيات سنة 2015 المتعلقة بوضع الميزانية في السداسي الأول العجز الكبير الذي أصاب الخزينة العمومية، بينما لم يسجل صندوق تنظيم الإيرادات أية قيمة جبائية مضافة خلال نفس الفترة (مقابل 292 مليار دج من القيمة المضافة في جوان 2014). فيما يخص تحصيل الضرائب فـإن المبلـغ المحصـل عليـته يكشـف على ركـود الميزانيـة خـلال السداسي الأول من سنة 2015 بمداخيل ضريبية اقل بالنسبة للفترة المتراوحة إلى غاية شهر مارس 2014 (-33.5%) بمبلغ 1243 مليار دج فقط ومقابل هذا الانخفاض الشديد في حجم التحصيلات الضريبية للنفط، استمر حجم العجز في الارتفاع من 755 مليار دينار في جوان 2014 إلى 1157 مليار دينار في نفس الفترة من 2015 (+53.2 %).[19]

وبشأن سياسة الميزانية المالية، يبدو أن الحكومة تفضل رفع تحصيل الضرائب العادية لتعويض الخسائر وان كان هذا التعويض ضئيلا بالنسبة للعجز المسجل. والسبب لهذا هو الانخفاض الهام في عائدات الميزانية لاسيما تلك الخاصة بالجباية النفطية المميزنة التي شهد حجمها انخفاضا شديدا بالنسبة لسنة 2014 (1243 مليار دج أي بتنفيذ نسبته 72 % فيما يخص قانون المالية التكميلي لسنة 2015 مقابل 1577.7 مليار دينار في نفس الفترة).إن لحجم النفقات العمومية التي هي المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي دخل كبير في

تزايد العجز العمومي، اذ أن مبلغها تجاوز 3807 مليار دينار إلى غاية نهاية شهر جوان 2015، أي بنسبة +7.8 % بالنسبة لسنة 2014 التي كانت النفقات فيها موجهة أساسا إلى التشغيل (+158 مليار دج) مقابل زيادة أقل في قيمة ميزانية المعدات وذلك رغم ارتفاع نسبته 9 % بالنسبة لنفس الفترة لسنة 2014 (1378 مليار دينار).[20]

قد يكون الأثر على المالية العمومية شديدا كما أنه من المحتمل اللجوء مجددا إلى الديون الخارجية لأن تراكم العجز قد يؤدي إلى زيادة في الاستحقاقات في حالة ما إذا رفعت القيود المفروضة، كما أنه قد يؤدي إلى زيادة مستوى المديونية العمومية الداخلية التي لا تزال في الارتفاع منذ 2013، على الرغم من احتمال (أن تقع في المتوسط في حوالي 7.1% من الناتج الداخلي الخام بين 2013 و2014)، وهذا ما ينذر بحدوث نمو غير متحكم فيه.

2/ على الميزان التجاري:

سجل الميزان الجاري عجزا معتبرا يقدر بحوالي 13.2 مليار دولار بسبب تراجع التحويلات الجارية (-15%) والعجز في الدخل الذي بلغ -2,9 مليار دولار في السداسي الأول من سنة 2015 (2,4 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2014) نتيجة تكاليف رؤوس الأموال الأجنبيـة المتزايـدة. وفضلا عن هـذا، فإن وضع البلاد الخارجي يشكو تأثيرا سلبيا ترتب عن عجز إجمالي معتبر في ميزان المدفوعات تجاوز 14 مليار دولار في السداسي الأول من سنة 2015 (-1.32) مليار في السداسي الأول من سنة 2014، وتفاقم الوضع بوجود عجز آخر في حساب رأس المال(-1.22) مليار دولار مقابل فائض قدره 1.5 مليار دولار في السداسي الأول من سنة 2014، وعلى هذا المستوى من العجز الإجمالي استقرت احتياطات الصرف على أدنى مستواها منذ سنة 2010، أي بحوالي 160 مليار دولار إلى غاية جوان 2015 (178.9 مليار إلى غاية سنة 2014). و من ناحية التقييم السلبي الناتجة من الانخفاض الكبير للعملة الأمريكية بالنسبة لليورو خلال هذه الفترة و بالنسبة لنفس الفترة من سنة 2014، فقد تولّد عنه نسبة مهمة من الخسارة (انعدام الربح)على مستوى احتياطات الصرف. كما سجل الميزان التجاري لسنوات 2017، 2018 عجزا بقيمة 14.41 مليار دولار و 7.46 مليار دولار على التوالي.[21]

أما سنة 2019 فقد بلغت قيمة العجز بـ 6.11 مليارات دولار، حسب معطيات المديرية العامة للجمارك. وتلجأ الحكومة في سد العجز المالي للميزانية العامة منذ 2017 إلى

الاستدانة الداخلية، حيث بلغت قيمة القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية 6556 مليار دينار (50 مليار دولار). أما عجز ميزان التجارة الخارجية فتتم تسويته بالاعتماد على "صندوق احتياطي الصرف"، لكن الأخير في تهاو كبير ويحوي حاليا أقل من 60 مليار دولار.[22]

ومن أهم الإجراء الأبرز الذي اتُّخِذ في تلك المرحلة كان خفض الإنفاق على الاستثمارات بنسبة 9%، وزيادة الضرائب على المحروقات في موازنة 2016، فضلاً عن تجميد العديد من مشاريع البنى التحتية ووقف التوظيف في الوظيف العمومي في مختلف أنحاء البلاد.[23] وزيادة 36% من أسعار الوقود، ورفع معدلات القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء وتراخيص استيراد السيارات الجديدة وخفض قيمة العملة. وحاولت الحكومة فتح الشركات العامة أمام الاستثمارات الخاصة.[24] وقد لقي مشروع القانون معارضة غير مسبوقة في مجلس النواب، بما في ذلك في أوساط الائتلاف الحاكم، قبل إقراره في أواخر نوفمبر 2015.

كما أثر انهيار النفط على احيتياطات الدولة من العملة الصعبة، حيث هبطت الاحتياطيات الإجمالية من 194 مليار دولار في 2013 إلى ما يُقدَّر بنحو 108 مليار دولار في 2016 و إلى 60 مليار دولار في 2018. والى 51 مليار دولار 2020، ومن المتوقع أن ينزل هذا المخزون إلى 33.8 مليار دولار في عام 2021.[25] كما تبنت الجزائر في هذه المرحلة سياسة التقشف حيث قرر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بتاريخ 03/22/ 2020 مجموعة من الإجراءات التقشفية نتيجة إنهيار أسعار النفط بسبب أزمة كورونا والصراع الروسي السعودي، منها:[26]

- تخفيض قيمة فاتورة الاستيراد من 41 إلى 31 مليار دولار؛
- تخفيض نفقات ميزانية التسيير بـ 30% دون المس بأعباء الرواتب؛
- التوقف عن إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية مما سيوفر للجزائر حوالي سبعة مليارات دولار سنويا؛
- تأجيل إطلاق المشاريع المسجلة أو قيد التسجيل التي لم يشرع في إنجازها ما عدا في مناطق الظل وكذلك المشروع المتعلق بدراسة مستشفى مكافحة السرطان في الجلفة؛

- تكليف الشـركة الوطنية سـوناطراك بالتخفيض من أعباء الاسـتغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليارات دولار قصد الحفاظ على احتياطي الصرف؛
- تشجيع المنتجات الممولة بواسطة الصيرفة الإسلامية والعمل على إصدار النصوص التنظيمية الخاصة بها من طرف بنك الجزائر؛
- التعجيل بعملية تحصيل الضرائب والرسوم واسترجاع القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية.

رابعا/ تداعيات انهيار أسعار النفط على الجانب الاجتماعي:

يتأثر الوضع الاجتماعي في الجزائر بالوضع الاقتصادي، فتداعيات انهيار أسعار النفط انعكست أيضا على الوضع الاجتماعي، ويتبين لنا ذلك من خلال تحليل المؤشرات التالية:

1/ ارتفاع معدلات البطالة:

يعتبر الشخص بطالا حسب الديـوان الوطني للإحصـاء الجزائري إذا توفـرت فيه المواصفات الآتيـة:[27]

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15 سنة و64 سنة).
- لا يمـلك عمـلا عنـد إجـراء التحقيـق الإحصـائي، ونشـير إلى أن الشخـص الـذي لا يملك عمـلا هو الشخص الذي لـم يـزاول عمـلا ولو لمـدة ساعـة واحـدة خـلال فترة إجـراء التحقيق؛
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث انه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل؛
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

لقد أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الاستثمارات العمومية وإلى إتباع سياسة التقشف التي تتضمن وقف التوظيف في الهيئات والإدارات العمومية، فكانت النتيجة ارتفاع معدلات البطالة وخاصة في أوساط الشباب وحاملي الشهادات، حيث قدرت معدلات البطالة سنة 2011 بـ 10% (مع العلم سعر البترول حوالي 110 دولار للبرميل) لترتفع 11.7% سنة 2017 (دولار للبرميل54.25) كما هو مبين في الجدول رقم (2)، كما توقع صندوق النقد الدولي إلى أن ترتفع البطالة في الجزائر سنة 2020 إلى 13.30%.[28]

الجدول رقم (03): تطور التشغيل والبطالة 1990 - 2018

السنوات	2011	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة	%10.0	%9.80	%10.6	%11.2	%10.5	%11.7
السنوات	2018	2019				
معدل البطالة	%11.7	11.4				

المصدر: - (الديوان الوطني للإحصاء، 2018)

- (الديوان الوطني للإحصاء، 2015)

ولمكافحة البطالة اتخذت الجزائر مجموعة من سياسات التشغيل نذكر منها: جهاز دعم الإدماج المهني، التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة، الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة، عقود ما قبل التشغيل.(29)

إلا أن حصيلة تطبيق هذه البرنامج جزئية في ظل غياب العناصر الخاصة بطبيعة ونوعية مناصب الشغل، والتكلفة الحقيقية للتوظيفات وتوزيعها الإقليمي، وتتم عملية تقييم البرنامج على أساس العناصر التي تقدمها وزارة العمل والضمان الاجتماعي وأهم الهيئات المسيرة (وكالة التنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية للتشغيل) وقد أظهر البرنامج العناصر الآتيـة:(30)

- نسـبة التثبيت ضـعيفة للمسـتفدين عند انتهاء مدة العقد، وبالتالي 90%من المستنفدين بعد استكمال حقوقهم، يسجلون أنفسهم في وكالات التشغيل كباحثين عن العمل، وفي النهاية يبقى برنامج عقود ما قبل التشغيل فترة تأجيل دون أن يمنح إمكانيات حقيقية للإدماج الدائم.
- التمركز القوي للمستفدين في الإدارة على حساب القطاعات الإنتاجية.
- وفي جميع الأحوال يعتبر التعويض مقابل نشـاطات ذات منفعة عامة والأجر الممنوح في إطار الوظائف المأجورة بمبادرة محلية أجور زهيدة ولا تغطي الإحتياجات الغذائية.

2/ ارتفـــاع معـــدلات الفقـــر:

يذكر تقرير التنمية البشرية لسنة 1997 أن للفقر وجوه كثيرة، وهو أبعد من مجرد انخفاض الدخل، إذ أنه يعكس أيضا الفقر الصحي والفقر التعليمي، والحرمان من المعرفة والاتصالات، وعدم القدرة على ممارسة حقوق الإنسان والحقوق السياسية، وانعدام

الكرامة والثقة واحترام الذات، وهناك أيضا إفقار البيئة، بل وإفقار أمم بأسرها حيث يعيش المجتمع في حالة فقر.[31]

ويعيش في الجزائر أكثر من 10% من السكان على حافة السقوط مرة أخرى في براثن الفقر، إذ إن معدل البطالة في بعض المناطق (الصحراء) يبلغ ضعفي المعدل الوطني وفي البعض الآخر (السهول) ثلاثة أضعاف المعدل الوطني. وسجلت أحدث الحسابات الرسمية معدل الفقر الوطني عند 5.5% مع وجود 0.5% من السكان فحسب في فقر مدقع. وتستند الحسابات الرسمية على خط الفقر الذي يقدر عند 3.57 (3.18) دولار/يوم بتعادل القوة الشرائية بأسعار عام 2011 في مناطق المدن (الريف)، وهو ما يعد منخفضا بالنسبة لبلد في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل.[32]

خاتمـــــة:

في ظل الركود العالمي، والاهتمام الأساسي والأولوية لمختلف دول العالم حول كيفية وسرعة احتواء فيروس كورونا وهو ما يؤثر تأثيرا مباشرا على أسعار النفط. وهذا ما أكدتها العديد من التقارير الصادرة عن أبرز البنوك ومؤسسات التصنيف والمراكز البحثية، حول أسعار النفط في 2020، منها توقعات:[33]

- بنك أوف أميركا: 20 دولارا؛
- ستاندرد تشارترد: 35 دولارا؛
- غولدمان ساكس: 30 دولارا؛
- باركليز: 40 دولارا؛
- البنك الهولندي: 45 دولارا.

كما أن السياسات التي اتخاذها السلطات الجزائرية لمواجهة إنهيار أسعار النفط، هي سياسات إدارة الأزمة وليس حل الأزمة، كما ينتج عنها تداعيات على الوضع الاجتماعي قد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. و من أهم النتائج المتوصل لها من خلال هذه الدراسة، كالأتي:

- يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على أسعار النفط، مثل العوامل الاقتصادية، والعوامل السياسية، والعوامل الصحية، والعوامل التكنولوجية، والعوامل العسكرية.

- لقد كان تأثير انهيار أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية كبيرا، خاصة على الميزان التجاري، وتآكل إحتياطي الصـرف الأجنبي وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي.
- إتباع سياسات التقشف التي كان لها الأثر المباشر على سوء الأوضاع الاجتماعية للمواطن الجزائري منها ارتفاع معدل البطالة والفقر في الجزائر وتدهور القدرة الشرائيـة.

قائمة المراجع:

- إدريس جباري، مع استمـرار التدنّي في أسعـار النفط، تبحث الجزائـر عن سبل للخـروج من أزمتهـا الاقتصاديـة لا تعتمـد فقط على إجراءات التقشـف. مركـز كـارنـيـغـي بـيـروت، تـم الاسـترجـاع يـوم 2020/05/28 : https://carnegieendowment.org/sada/64722
- الأمـم المتحدة، الأونكتاد: أزمة بقيمة تريليون دولار قـد يتسبب بها فـيروس كورونـا، فـهـل يـمـكـن تـجـنـبـهـا؟ تـم الاسـتـرجـاع يـوم 2020/03/9: https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050871
- أنس بن فيصـل الحجي، أسـعـار النفط والـدب الروسـي، أندبندنت عربية، تم الاسـتـرجـاع يـوم 2020/06/10 . https://www.independentarabia.com/node/101096
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، ص 15.
- البنك الدولي، أسـعار النفط إلى أين، الموجز الاقتصـادي الفصـلي لمنطقة الشـرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد7، يوليو 2016، ص29.
- الـبـنـك الـدولي، الـجـزائـر 2019، تـم الاسـتـرجـاع يـوم 2020/6/5 https://bit.ly/2UQbbO3.
- الـبـنـك الـدولي، الـجـزائـر: الأفـاق الاقـتـصـاديـة، أكـتـوبـر 2019 https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-outlook-april-2018
- البنك الدولي، كيف تتعامل الجزائر مع انهيار أسـعار النفط، تم الاسـترجاع يوم 2020/5/22: https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-brief-july-2016

- بوابة الوزارة الأولى، بيان اجتماع مجلس الوزراء، تم الاسـترجاع يوم 2020/5/22: http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/com-22-03-2020-ar.html
- حسن يوسف علي،"أسعار النفط إلى أين وما الذي يمكن عمله؟" ورقة بحثية قدمت الى الندوة الدولية الموسومة بـ تداعيات هبوط اسعار النفط على البلدان المصدرة. مركز الدراسات السياسية والعربية،الدوحة، 7 نوفمبر 2015.ص1-2.
- خاطر اسـمهان،" تداعيات انخفاض اسـعار النفط على التنمية الاقتصـادية بدول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة الاقتصـاد الصـناعي، العدد 11،الجزائر، ديسـمبر 2016، ص161.
- الديوان الوطني للإحصـاء، تقرير حول أجهزة التشـغيل. الجزائر: الديوان الوطني للإحصاء، 2002. ص 11.
- العربي الجديد، توقعات مؤسـسـات عالمية لأسـعار النفط: بين 20 و45 دولاراً في 2020، تـم الاسـتـرجـاع 2020/05/10: https://www.alaraby.co.uk/economy/2020/3/17/%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%
- عمار لشـموت، الافامي يتوقع ارتفاع نسـب البطالة في الجزائر سـنة 2020.تم الاسترجاع 2020/5/17: https://bit.ly/3dAQv5m
- قناة الجزيرة، أهمها رفع الأجور والقدرة الشـرائية.. هل تملك الحكومة الجزائرية موارد مالية لتنفيذ خطتها؟ 2020/02/18 https://bit.ly/3bMOX6P
- قناة الجزيرة، حرب أسـعار النفط بين السـعودية وروسـيا هذه أسـلحة المنتجين الـكـبـار، تـم الاسـتـرجـاع يـوم 2020/06/11: https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2020/3/11
- قنـاة الجزيـرة، حرب الأسـعـار بين السعوديـة وكبـار منتـجي النفـط. 20 سـؤالا وجوابـا. تم الاسترجاع يوم 2020/06/11: https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2020/3/10
- قناة الجزيرة، نيويورك تايمز: حرب أسـعار النفط تعكس تهور بن سـلمان وتضـر بـالاقـتـصـاد السـعـودي. تـم الاسـتـرجـاع يـوم 2020/03/10: https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2020/3/10

- قناة العربية، شركات النفط الروسية "مصدومة" من قرار موسكو عدم التعاون مع أوبـــك+، تـــم الاســـتـــرجـــاع يـــوم 2020/03/08: https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/oil-and-gas/2020/03/08/
- قناة فرانس 24، بورصات الخليج وأسيا تتكبد خسائر كبيرة مع انهيار أسعار النفط بنحو 20%، تم الاسترجاع يوم 2020/03/09: https://www.france24.com/ar/
- مايكـل بـريـوس، كيف يمكن استخدام النوم في محاربة فيروس كورونـا؟ عربي بـــوســـت، تـــم الاســـتـــرجـــاع يـــوم 2020/06/13: https://arabicpost.net/opinions/2020/03/13/%d9%83%d9%8a%d9%81
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول: الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015، ص42.
- محمد عبد الشفيع عيسى، نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي (إطار منهجي للسياسات ومقاربة كمية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، بيروت، ربيع 2009، ص 30.
- منـظـمـة الـدول المصـدرة لـلـنـفـط ،إحصـائـيـات 2019/12/31 https://www.opec.org/basket/basketDayArchives.xml
- منـظـمـة الـدول المصـدرة لـلـنـفـط، إحصـائـيـات 2020/03/26 https://www.opec.org/basket/basketDayArchives.xml
- نبيل سرو،"الصراع على النفط والغاز و أهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية"، مجلة الجيش، العدد 96، لبنان، نيسان 2016، ص 55.
- وزارة العمل التشـغيل والضـمـان الاجتماعي، سـيـاسـة الوطنية للتشـغيل: https://bit.ly/2UuXgOz

- Bloomberg, markets, accessed 12/5/2020 https://www.bloomberg.com/markets/fixed-income
- Cathy Bussewitz, Oil prices fall as coronavirus spreads outside China. The Associated Press.accessed 02/06/2020. https://apnews.com/6449ec1c2eb460366853dd3e799dd877
- John Defterios, Why oil prices are crashing and what it means. CNN .accessed 09/03/2020 https://edition.cnn.com/2020/03/09/business/oil-price-crash-explainer/index.html

- Kiah Collier, How will collapsing oil prices affect Texas? It depends on these two factors, experts say. Texastribune.09/03/2020. Accessed https://www.texastribune.org/2020/03/09/how-will-oil-price-collapse-impact-texas/
- L'office National des Statisques, l'Emploi et le Chômage donnés statisques. Algérie: L'office National des Statisques, 1995.
- Oecd, Coronavirus: The world economy at risk, Oecd , 2 March 2020,P01.
- Tejvan Pettinger, Effect of falling oil prices, Economics , accessed 10/03/2020 . https://www.economicshelp.org/blog/11738/oil/impact-of-falling-oil-prices/

الهوامـــش:

(1)- قناة الجزيرة، حرب الاســعار بين الســعودية وكبار منتجي النفط..20ســؤالا وجوابا. تم الاســترجاع يوم 2020/06/11. https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2020/3/10

(2)- قناة الجزيرة،حرب أسـعار النفط بين السـعودية وروسـيا هذه أسـلحة المنتجين الكبار، تم الاسـترجاع يوم 2020/06/11 : https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2020/3/11

(3)- نبيل سـرو،"الصـراع على النفط والغاز و أهمية منطقة الشـرق الأوسـط الإسـتراتيجية"، مجلة الجيش، العدد 96، لبنان، نيسان 2016، ص 55.

(4)-أنس بن فيصـل الحجي، أسـعار النفط والدب الروسـي، أندبندنت عربية، تم الاسـترجاع يوم 2020/06/10. https://www.independentarabia.com/node/101096

(5)-Cathy Bussewitz, Oil prices fall as coronavirus spreads outside China. The Associated Press .accessed 02/06/2020: https://apnews.com/6449ec1c2eb460366853dd3e799dd877

(6)-Oecd, Coronavirus: The world economy at risk, Oecd , 2 March 2020,P01.

(7)- الأمم المتحدة، الأونكتاد: أزمة بقيمة تريليون دولار قد يتسـبب بها فيروس كورونا، فهل يمكن تجنبها؟ تم الاسترجاع يوم 2020/03/9 https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050871

(8)- حسـن يوسـف علي،"أسـعار النفط إلى أين وما الذي يمكن عمله؟" ورقة بحثية قدمت الى الندوة الدولية الموسومة بـ تداعيات هبوط اسعار النفط على البلدان المصدرة. مركز الدراسات السياسية والعربية،الدوحة، 7 نوفمبر 2015. ص 1-2.

(9)-خاطر اسـمهان،" تداعيات انخفاض اسـعار النفط على التنمية الاقتصـادية بدول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11،الجزائر، ديسمبر 2016، ص 161.

[10]- مايكل بريوس، كيف يمكن اســتخدام النوم في محاربة فيروس كورونا؟ عربي بوســت، تم الاســترجاع يوم 2020/06/13: https://arabicpost.net/opinions/2020/03/13/%d9%83%d9%8a%d9%810

[11]- قناة الجزيرة، نيويورك تايمز: حرب أسـعار النفط تعكس تهور بن سـلمان وتضـر بالاقتصـاد السـعودي. تم الاسترجاع يوم 2020/03/10: https://www.aljazeera.net/news/ebusiness

[12]- قناة فرانس 24، بورصات الخليج وأسيا تتكبد خسائر كبيرة مع انهيار أسعار النفط بنحو 20%، تم الاسترجاع يوم 2020/03/09: https://www.france24.com/ar/

[13]- قناة العربية، شـركات النفط الروسـية "مصـدومة" من قرار موسـكو عدم التعاون مع أوبك+، تم الاسـترجاع يوم 2020/03/08: https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/oil-and-gas/2020/03/08/

[14]- John Defterios, Why oil prices are crashing and what it means. CNN.accessed 09/03/2020 https://edition.cnn.com/2020/03/09/business/oil-price-crash-explainer/index.html

[15]- Tejvan Pettinger, Effect of falling oil prices, Economics, accessed 10/03/2020. https://www.economicshelp.org/blog/11738/oil/impact-of-falling-oil-prices/

[16] https://www.bloomberg.com/markets/fixed-income

[17]- Kiah Collier, How will collapsing oil prices affect Texas? It depends on these two factors, experts say. Texastribune.09/03/2020. Accessed https://www.texastribune.org/2020/03/09/how-will-oil-price-collapse-impact-texas/

[18]- البنك الدولي، الجزائر 2019، تم الاسترجاع يوم 2020/6/5: https://bit.ly/2UQbbO3.

[*]- منظمة الدول المصدرة للنفط، إحصائيات، 2019/12/31: https://www.opec.org/basket/basketDayArchives.xml

[*]-منظمة الدول المصدرة للنفط، إحصائيات 2020/03/26: https://www.opec.org/basket/basketDayArchives.xml

[19]- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول: الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015، ص42.

[20]- المرجع نفسه، ص43.

[21]- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، ص 15.

[22]- قناة الجزيرة، أهمها رفع الأجور والقدرة الشرائية.. هل تملك الحكومة الجزائرية موارد مالية لتنفيذ خطتها؟ 2020/02/18: https://bit.ly/3bMOX6P

[23]- إدريس جباري، مع اسـتمرار التدنّي في أسـعار النفط، تبحث الجزائر عن سـبل للخروج من أزمتها الاقتصـادية لاتعتمـد فقـط على إجراءات التقشـف. مركز كارنيغي بيروت، تم الاسـترجاع يوم 2016/05/28: https://carnegieendowment.org/sada/64722

(24)- البنك الدولي، أسـعار النفط إلى أين، الموجز الاقتصـادي الفصـلي لمنطقة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيا، العدد7 ، يوليو 2016، ص29.

(25)- البنك الدولي، كيف تتعامل الجزائر مع انهيار أسعار النفط، تم الاسترجاع يوم 2020/5/22:
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-brief-july-2016

(26)- بوابة الوزارة الأولى، بيان اجتماع مجلس الوزراء، تم الاسترجاع يوم 2020/5/22:
http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/com-22-03-2020-ar.html

(27)- L'office National des Statistiques, l'Emploi et le Chômage donnés Statistiques. Algérie: L'office National des Statistiques, 1995.

(28)- عمار لشموت، الافامي يتوقع ارتفاع نسب البطالة في الجزائر سنة 2020.تم الاسترجاع 2020/5/17 : https://bit.ly/3dAQv5m

(29)- وزارة العمل التشغيل والضمان الاجتماعي، سياسة الوطنية للتشغيل: https://bit.ly/2UuXgOz

(30)-الديوان الوطني للإحصاء، تقرير حول أجهزة التشغيل. الجزائر: الديوان الوطني للإحصاء، 2002. ص11.

(31)- محمد عبد الشفيع عيسى، نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي (إطار منهجي للسياسات ومقاربة كمية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، بيروت، ربيع 2009، ص30.

(32)- البنك الدولي، الجزائر: الأفاق الاقتصادية، أكتوبر 2019:
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-outlook-april-2018

(33)- العربي الجديد، توقعات مؤسسات عالمية لأسعار النفط: بين 20 و45 دولاراً في 2020، تم الاسترجاع :2020/05/10
https://www.alaraby.co.uk/economy/2020/3/17/%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%